مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

دشتي: الحراك السياسي لم يستظل بسقف الدستور وتعدى حدود القوانين القيم

بمناسبة حلول العام الجديد تقدمت مرشحة الدائرة الثالثة النائبة السابقة د.رولا دشتي الى الكويتيين جميعا بأحر التهاني وأصدقها، متمنية ان يحمل العام الجديد البشائر والاستقرار للكويت وراحة البال لأهلها.

وأضافت د.دشتي في تصريح صحافي: ان الانقسامات والصراعات بين الاخوة في الوطن الواحد فرضت ظروفا مربكة على الجميع ما كنا نتمناها ان تحصل في بلدنا، خاصة في ظل الغليان الذي تشهده المنطقة، لاسيما ان الطامعين والمتربصين بالكويت يتحينون الفرص لدس السم في الدسم وتوسيع الهوة من خلال بث روح التفرقة والخلاف بين أبناء الديرة.

واعتبرت د.دشتي ان التفاعل في الحراك السياسي يؤكد على ديموقراطية الكويت ويعطيها صبغة التعددية المحمودة، إلا أن ما حصل من حراك سياسي في الماضي القريب، لم يستظل بسقف الدستور وتعدى حدود القوانين و القيم والأعراف وهدد استقرار الأمن الاجتماعي، ما أجاز لنا طرح علامات الاستفهام عن الجدوى والرجاء من هذا الحراك الغوغائي الذي يخفي في طياته غايات ومآرب الأجندات المشبوهة التي باتت تتكشف وتنجلي شيئا فشيئا. وتابعت: وهذا ما يستدعي منا واجب توعية الشباب الذين غرر بهم فدفعتهم حماستهم إلى أن يكونوا وسيلة لضرب الثوابت والركائز التي تقوم عليها الكويت، وهم أمل الوطن ودعائمه وهم في حقيقة الأمر لا يضربون إلا ذواتهم ولا يضرون إلا بمستقبل أنفسهم. وأعربت دشتي عن خشيتها من أن يأتي اليوم الذي يتساءلون فيه عما اقترفت أيديهم تجاه بلدهم وأهلهم وذويهم في الوقت الذي يتخلى عنهم من باعهم بالأمس القريب أوهاما، وأبعدهم عن سبل الحياة المستقرة والارتقاء بمستقبلهم، لينزلقوا في غياهب التخبط والإحباط.

د.رولا دشتي

وأضافت: وهذا ما يدفعنا إلى دق ناقوس الخطر والدعوة إلى تحمل كامل المسؤولية تجاه بلدنا وأهلنا وشبابنا لحثهم على الاتعاظ من مجريات الأمور، وغربلة كل المواقف لتصويب البوصلة وتحديد الاتجاهات المؤدية إلى جوهر النهج الوطني الذي يخدم أجندة واحدة فقط في سبيل تنمية ونهضة الكويت ويعطي المؤشر لإيجاد حلول جذرية للمشكلات المتفاقمة والإرهاصات التي تسببت فيها شرذمة الانتماءات والتوجهات.

وزادت دشتي: من أجل ذلك علينا ان نتأهب لمرحلة جديدة، وللفتة جريئة ولاعتراف صريح بكل الأخطاء الجسيمة التي أوصلت البلد إلى حالة اللااستقرار، وإلى الجمود الاقتصادي المروع الذي نتج عنه زيادة في نسبة البطالة، والاستغناء عن الكفاءات، ناهيك عن إحباط عزائم الشباب في أن يروا اشراقة المستقبل في بلدهم.

وعلى الرغم من كل التحديات، اكدت دشتي ثقتها المطلقة بقدرة الكويتيين على اجتياز المصاعب وتخطي العوائق التي تحيلهم عن المطالبة بحقهم في نهج إصلاحي تنموي من شأنه توحيد الجهود لتصب في إطار خدمة المصلحة العامة، في الوقت الذي يتطلب منا الواجب الوطني سد كل الثغرات التي تفسح المجال للتغريد خارج السرب. وأملت د.دشتي ان تحمل السنة الجديدة مرحلة جديدة مفعمة بالأمل وبالتغييرات الإيجابية وبحراك اقتصادي يدعم ركائز الاستقرار ويدفع بعجلة التنمية إلى التقدم والتطوير.

● مريم بندق

الدقباسي يدعو الجامعة العربية إلى سحب المراقبين العرب من سورية فوراً

دعا رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي، الأمين العام لجامعة الدول العربية د.نبيل العربي الى سحب فريق المراقبين العرب فورا من سورية، نظرا لاستمرار النظام السوري في التنكيل وقتل المواطنين السوريين الأبرياء، فضلا عن الانتهاك السافر للنظام السوري لبروتوكول جامعة الدول العربية، المعني بحماية المواطنين السوريين.

وقال الدقباسي في بيان له امس: ان ما نشاهده من تفاقم أعمال القتل والعنف، يتزايد وراح ضحيته أعداد كبيرة من أبناء وأطفال الشعب السوري، المطالب بالحرية واحترام القانون وتعزيز حقوق الإنسان، ويتم ذلك في وجود مراقبين من جامعة الدول العربية، الأمر الذي أثار غضب الشعوب العربية، ويفقد الهدف من إرسال فريق تقصي الحقائق في وقف أعمال المذابح وقتل الأطفال وسحب جميع المظاهر المسلحة من المدن السورية، ويتيح للنظام السوري غطاء عربيا لممارسة أعماله غير الإنسانية تحت سمع وبصر جامعة الدول العربية.

وطالب رئيس البرلمان العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية بدعوة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في اقرب وقت ممكن لاتخاذ القرار المناسب في ضوء تمادي النظام السوري في أعماله غير الإنسانية.

علي الدقباسي،

العمر: قطاع الشباب تضرر كثيراً بسبب الاحتقان السياسي

قال مرشح الدائرة الثالثة جمال العمر ان قطاع الشباب من ابرز القطاعات التي تضررت كثيرا بسبب الاحتقان الذي ساد الأجواء السياسية على مدى الفترات الماضية وبسبب غياب الرؤية الحكومية لتوظيف الطاقة الشبابية في الإطار الصحيح.

وبيّن العمر في تصريح صحافي انه بالإضافة الى الإحباط الذي تسلل لنفوس قطاعات عريضة من المجتمع جراء الأزمات المتتالية من بينها قطاع الشباب فإنه لأمر مؤسف ان يدفع الشباب ضريبة إخفاقات السلطتين التشريعية والتنفيذية في تقديم حلول عملية للمشاكل التي يواجهونها بدءا من المعاناة التي يتكبدها الشباب في سبيل استكمال مسيرته التعليمية وانتهاء بتهميش الشباب من أداء الدور السياسي المنوط بهم.

جمال العمر

وشدد العمر على ضرورة ان تضع حكومة سمو الشيخ جابر المبارك شباب الكويت نصب أعينها في هذه المرحلة الحساسة من عمر الحياة السياسية في الكويت وان تعمل على تذليل العقبات من طريقهم في مختلف المجالات التعليمية والرياضية وغير ذلك، مؤكدا ان نهضة الأمم تبدأ بالشباب وإذا فشلنا في هذا الملف فذلك يعني صعوبة تحقيق التقدم التنموي المطلوب.

وطالب العمر نواب المجلس المقبل بوضع آمال وآلام شباب هذا الوطن على خريطتهم الإصلاحية التي نأمل ان يكون هناك توافق على الدفع قدما تجاهها من مختلف مكونات المجتمع لاسيما في ظل التحديات الراهنة محليا وإقليميا ودوليا.

ودعا العمر الشباب الى مواصلة متابعة قضاياهم وان يشكلوا رقما صعبا في المعادلة السياسية من اجل خدمة هذا الوطن قبل ان يكون من اجل خدمة قضاياهم، مؤكدا ان أجندة أولوياته لا يمكن ان تتجاهل العمل على الدفع تجاه تفعيل الطاقة الشبابية التي نعول عليها كثيرا في المرحلة الراهنة.

وأضاف ان على السلطة التنفيذية ان تدفع بالكفاءات الشبابية في المناصب القيادية وان تمنحها فرصة إثبات الذات لتشكل حافزا لجموع الشباب الذين نعتقد ان لديهم الكثير ليقدموه لهذا البلد وما يحتاجونه هو مجرد فرصة حقيقية توفرها لهم الدولة وتسخر إمكاناتها من أجلها.

وأكد العمر انه حريص على الالتقاء بالشباب بشكل مستمر ووجدت منهم تساؤلات لم أجد لها اجابة عن مشاكل الشباب في جميع قطاعات الدولة، فمحبو الرياضة يقولون الى متى لا يتم تطبيق الاحتراف وتحويل الأندية الى شركات أسوة ببقية دول العالم المتقدم رياضيا.

وأضاف «اما المهتمون بالاقتصاد فيتساءلون أين الاهتمام الحكومي بالقطاع الخاص؟ ولماذا لا نرى زيادة في الرواتب كما هو حاصل في القطاع العام؟ ولماذا لا نجد اهتماما بالمشاريع الصغيرة مثل ما يحدث في دبي؟ كما يتساءل البعض الآخر عن عدم وجود أماكن ترفيهية في الدولة يقضون فيها أوقات فراغهم بشرط ان تكون ملتزمة بأطر الأخلاق والعادات الكويتية؟».

واختتم العمر تصريحه داعيا الدولة بجميع مؤسساتها الى الالتفات الى هذا القطاع المهم وعدم تركه لمن يسعى لاستغلاله لمصالح أخرى قد تضره وتضر الدولة بشكل عام.

الشايع يدعو إلى الإسراع في زيادة الرواتب بالقطاعين العام والخاص

أعرب مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات البرلمانية المقبلة شايع عبدالرحمن الشايع عن أمله في أن تلتزم الحكومة الحالية والمقبلة بتطبيق القانون على الجميع.

وقال الشايع في تصريح صحافي ان الكثير من المراجعين لبعض الجهات الحكومية يشتكون من عدم استطاعتهم إنجاز معاملاتهم المستوفية لجميع الاشتراطات المطلوبة إلا بعد الاستعانة بأحد الأصدقاء أو الأقارب أو النواب للتوسط في إنجاز معاملته.

وأضاف ان تساهل الحكومة في تطبيق القانون والأنظمة المعمول بها في الكثير من المؤسسات والدوائر الحكومية أدى الى تراجع مستوى الخدمات المقدمة للمراجعين، مشيرا الى ان هناك انتهاكات كثيرة تحدث مع بعض الموظفين تجاه معاملات المراجعين دون ان يتم اتخاذ أي عقوبات تجاه هؤلاء الموظفين.

وبين الشايع ان تطبيق القانون يفترض ان يشمل جميع الأمور الحياتية من أجل ان تسود العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، رافضا تطبيقه على شخص وإعفاء الآخرين منه بحجج واهية تكرس التفرقة بين أبناء الشعب الواحد.

ودعا الشايع الحكومة الى الإسراع في إقرار الزيادات في مرتبات الموظفين الذين لم يحظوا بأي كوادر كزملائهم الآخرين في الوزارات الأخرى، متمنيا ان يتم عمل دراسة شاملة لجميع رواتب الموظفين في الدولة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو النفطي ومحاولة توحيدها في الوظائف المشابهة بحيث لا يكون الفارق كبيرا بين الموظف الذي يعمل في الحكومة أو القطاع الخاص كي لا تحصل هجرة عكسية من العاملين في الشركات الى الوزارات.

وبين ان هناك الكثير ممن كانوا يرغبون في العمل بالقطاع الخاص تراجعوا عن ذلك للمميزات الأفضل حاليا في القطاع الحكومي.

وقال الشايع ان الحكومة مطالبة بسرعة توفير الوظائف للخريجين الجدد من الجامعات والكليات والمعاهد حتى لا تتراكم لدينا أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل والذين لا يجدون أي فرص سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، داعيا الى ضرورة تطبيق القانون والأنظمة المعتمدة بشأن الزام الشركات بتعيين النسبة المحددة من المواطنين مع منحهم جميع المميزات التي يحصل عليها الموظف في القطاع الحكومي.

وتمنى الشايع من القطاع النفطي ان يقوم بالاستفادة من الشباب الكويتي باعتبارهم شركاء في تنمية البلاد وهم رجال المستقبل، مؤكدا ان هذا القطاع بإمكانه استيعاب جميع الشباب الباحثين عن فرص عمل في مختلف قطاعاته بدلا من الاستعانة بشركات خاصة لتوفير عمالة وافدة للعمل في القطاع النفطي بدلا من الاستفادة من الشباب الكويتي المؤهل.

شايع الشايع

المطر: الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل كارثة وعلينا تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل للشباب

أكد مرشح الدائرة الثانية د.حمد المطر أن الكويت بما لديها من امكانيات مالية وبشرية هائلة تفتقر الى وجود مشروع قومي يلتف حوله شباب الكويت، ويدركون أهميته للحاضر والمستقبل، مطالبا بضرورة العمل من اليوم للإعداد لهذا المشروع، خاصة في المجال الصناعي لإنهاء مشكلة البطالة المتفاقمة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من الصناعات التي يحتاجها السوق الكويتي والخليجي.

وأبدى المطر في تصريح صحافي استنكاره بلوغ عدد المتعطلين عن العمل ما يقارب الـ 15 ألف مواطن ومواطنة، وهي نسبة ضخمة في بلد يتوافر فيه كل هذه المقومات المادية والبشرية التي يتمناها أي بلد آخر في العالم، وهي نعمة من الله تدعونا للمحافظة عليها وتنميتها بكل الطرق الممكنة.

د.حمد المطر

ودعا الى أهمية التركيز على الشباب باعتباره العمود الفقري والعنصر الفاعل في أي تنمية حقيقية، مطالبا بضرورة وضع برامج مكثفة لتطوير قدرات ومهارات الشباب الكويتي وتوفير فرص التدريب المتطور في مختلف الجهات الصناعية والبحثية العالمية والاستفادة من تلك الخبرات على أرض الكويت.

وأكد د.المطر أهمية دخول الحكومة في شراكة حقيقية برأس المال والخبرات من القطاع الخاص الكويتي لإنشاء مشاريع صناعية عملاقة توفر آلافا من فرص العمل سنويا واستغلال الموقع الفريد للكويت بعد إنشاء ميناء مبارك الكبير ليكون حلقة وصل قوية بين الشرق والغرب كما كانت الكويت على مدى تاريخها ممر طريق الحرير.

ولفت الى أن اعتماد الكويت على مصدر دخل وحيد وهو النفط يعد كارثة حقيقية، خاصة أن دولا مجاورة لنا وعت هذا الأمر وانطلقت نحو الاكتفاء الذاتي في الزراعة والصناعة والسياحة وتنويع مصادر دخلها وهو ما أهلها لتقفز قفزات تنموية كبيرة فاقت الكويت خلال السنوات الاخيرة.

وقال المطر ان الكويت تحتاج الآن لرؤية واضحة المعالم من الحكومة ومجلس الأمة المقبل لتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل للشباب، خاصة أن الجهاز الحكومي أصبح متخما بالعمالة الوطنية والوافدة، ويجب النظر الى فتح آفاق جديدة لتشغيل الشباب الكويتي.

وأكد أن الكويت تستطيع بإذن الله استقدام أحدث وسائل التكنولوجيا من دول العالم، وليس فقط الاموال، باعتبار أن استيراد التكنولوجيا أهم من بيع النفط مقابل المال وحده، وكذلك تدريب العمالة الوطنية في المصانع العالمية لتحقيق أكبر استفادة من مصدر دخلنا الوحيد الى الآن.

وختم المطر تصريحاته بالتأكيد على أنه مرشح لمجلس الأمة وفق رؤية اقتصادية علمية تستطيع انتشال البلاد وتحويلها من دولة مستوردة لكل شيء الى تحقيق اكتفاء ذاتي في كثير من احتياجاتنا الرئيسية والقضاء على مشكلة البطالة - التي أصبحت تؤرق كل بيت كويتي - عبر إنشاء عدد من المدن الصناعية الكبرى المتخصصة بمختلف مناطق الكويت.

المري: يجب عدم التفريق بين المواطنين وإعطاء الفرصة للجميع بعيداً عن المحسوبية

أكد مرشح الدائرة الخامسة ناصر عبدالمحسن المري أن الكويت قادرة على تجاوز سلبيات المرحلة الفائتة والبناء لمستقبل افضل متى ما وجد مثلث متساوي الاضلاع يكون قاعدته العدالة الاجتماعية وضلعاه التنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية وهو ما وضعه في برنامجه الانتخابي لانتخابات مجلس الأمة 2012. وأوضح المري أن العدالة الاجتماعية يجب ان تتحقق في المجتمع الكويتي انطلاقا من مواد الدستور الذي لم يفرق بين المواطنين، فالمواطنون سواسية حسب الدستور ولكن ما نراه عكس ذلك بسبب احتكار فئة معينة للتعيين والتوظيف في جهات حكومية بارزة. يجب إعطاء الفرص لجميع أبناء وبنات الوطن بعيدا عن المحاصصة والمحسوبية. كما أن هناك توزيعا غير عادل للثروة حيث نجد الكثير من المواطنين والمواطنات لا يجدون ما يكفيهم بينما هناك من يعيث فسادا بالمال العام. وشدد على «أننا جميعا نلتقي في وطن واحد لنا علينا نفس الواجبات الوطنية ولنا نفس الحقوق الدستورية مما يتطلب توزيعا عادلا للثروة وفق الدستور من خلال تكافؤ الفرص وتنويع مصادر الدخل وتنويعها «فالكويت لنا اليوم ولأبنائنا غدا». وتابع قائلا: «للأسف اضطر الكثيرون من المواطنين للاقتراض من البنوك لتلبية حاجاتهم في ظل غلاء المعيشة وتدهور الخدمات ومواجهة النقص في الخدمات التي تقدمها الدولة خاصة الصحية والتعليمية منها، فمتوسط دخل الأسرة في الكويت هو ألف دينار بينما مصروف الأسرة المكونة من أربعة أشخاص يصل الى 1500 دينار، ولهذا تلجأ الأسرة الى الاقتراض لتأمين الفارق بين الدخل والانفاق، وتتكبد أعباء القروض المالية والاستهلاك مثل التفكك الأسري وارتفاع معدلات مقترحا زيادة رواتب الموظفين المواطنين حتى تتناسب مع ارتفاع الأسعار وحتى لا يضطر المواطن للاقتراض مرة أخرى على أن تكون الزيادة السنوية معادلة لنسبة التضخم».

ولفت المري إلى أن التشديد على هذا الحل ليس «خطابا انتخابيا يدغدغ المشاعر إنما مبني على رؤيته وتجربته في الادارة الاقتصادية والمالية وتجارب العديد من الدول التي كانت تعاني ازمات اجتماعية مماثلة. وقال انه ينأى بنفسه عن رفع الشعارات العاطفية ويستند في طرحه إلى سيرة مهنية وعلمية طويلة.

واضاف المري أن الكويت «ليست عائلة أو قبيلة بل هي وطن واحد للجميع، ويجب أن نحافظ عليها، ولنعمل جميعا لصالح هذا الوطن وأبنائه، ونطلب من المولى عز وجل أن يبارك لنا في وطننا ويحفظه من كل شر ومن يظن ان الكويت دولة مؤقتة فليرحل، أما هي فدائمة بإذن الله ونحن زائلون».

واستنكر المري ضعف الإجراءات القانونية الحكومية ضد مثيري الفتنة الطائفية والفئوية والعنصرية والساعين إلى شق صف الوحدة الوطنية مؤكدا أنه تعمد ان تكون المحافظة على الوحدة الوطنية ضمن أولوياته نظرا لما يتعرض له المجتمع الكويتي من محاولات دنيئة وبغيضة لشق صف الوحدة الوطنية. وقال: «لست أكثر وطنية من أي فرد من أبناء وبنات الكويت والجميع «يعشق «الوطن وعندما تعرضت الكويت للغزو العراقي الغاشم قدم أبناء الكويت أغلى ما يملكون في سبيل الوطن»، مبينا أن شعب الكويت «شعب واحد لا فرق بين أبنائه حضرا وبادية شيعة وسنة».

ناصر المري

الناخب يملك من الحصافة ليختار وفق قناعاته لا وفق معايير اجتماعية أو حزبية

الدمخي: التغيير هو عنوان المرحلة المقبلة

قال مرشح الدائرة الأولى د.عادل الدمخي ان على السلطتين التشريعية والتنفيذية ان تعي ان العنوان العريض للمرحلة المقبلة هو التغيير الشامل، التغيير في نهج الحكومة وطريقة تعاطيها مع البرلمان، والتغيير في أشخاص النواب وطريقة أدائهم، والتغيير في نظرة السلطة للشباب الكويتي، مبينا ان التخبط والفساد في سياسة الحكومة السابقة وانحراف البرلمان عن مساره واتهام ثلث أعضائه بالإيداعات المليونية أصاب المواطنين وخاصة الشباب بالسخط والإحباط، مشيرا الى انه من الأهمية ان تشهد المرحلة المقبلة إعادة الثقة في أداء الحكومة من خلال نهج جديد، وإعادة الثقة في مجلس الأمة من خلال إقرار حزمة من القوانين التي تكافح الفساد وتعزز الشفافية وتنهض بخطة التنمية.

د. عادل الدمخي

وأكد ان الرصاصة الأولى للتغيير انطلقت منذ أن تصدر المشهد السياسي الشباب الكويتي الواعد، الذي أذهل الكويت بثقافته وارتقاء طرحه وقدرته على تغيير المشهد السياسي، فالشباب كانوا في مقدمة الحراك الشعبي، والشباب كانوا في مقدمة الحراك السياسي، ولابد للجميع من ان يستمع لهم، ولابد للجميع أن يقدر طرحهم ويناقش مرئياتهم الوطنية الراقية، بدءا من هيئة مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية وتعزيز استقلال القضاء وفصل التحقيقات عن الداخلية وحماية حرية التعبير في المدونات والتويتر ومشروع الدائرة الواحدة والتعديلات الدستورية التي تزيد من صلاحيات الشعب في إدارة البلد باعتباره مصدر السلطات.

وأضاف: ضمن حراك التغيير طرحت نفسي لأبناء الدائرة بصفتي مستقلا لأن الناخب الكويتي اليوم يملك من الحصافة والذكاء ما يجعله يختار وفق قناعته لا وفق معايير اجتماعية او حزبية او طائفية، وفي ظل هذا الحراك السياسي، وهذه النهضة الشبابية والوعي السياسي الكبير، من الخطأ تضيق الدائرة على نماذج معينة وحرمان أبناء الدائرة من المفاضلة بين المرشحين كل بحسب مواقفه وسيرته الذاتية، وندعو الله ان يوفق الجميع لخدمة الدين والوطن والشعب الكويتي الكريم.